الطائفية السياسية واثرها على التعايش المجتمعي : العراق انموذجاً

م.م سيماء علي مهدي
الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية

Political Sectarianism and Its Impact on Societal Coexistence: Iraq as a Case Study

m.m Saima Ali Mahdi
Al-Mustansiriya University/College of Political Sciences

المستخلص: تعد الطائفية السياسية من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات المتعددة الهويات في العالم العربي، وقد مثلت الحالة العراقية أحد أهم العوامل المؤثرة في صياغة المشهد السياسي والاجتماعي بعد عام 2003م. إذ تقوم على توظيف الانتماءات المذهبية والدينية في العمل السياسي والحزبي، بحيث تصبح الطائفة أساساً للتمثيل السياسي والاقتصادي بدلاً من الكفاءة. هذا النمط من الممارسة أضعف مؤسسات الدولة المدنية ورسخ الانقسامات المجتمعية. ورغم ذلك، أظهرت التجربة العراقية من جهة أخرى وجود مبادرات رسمية وشعبية لمواجهة الطائفية وتعزيز قيم التعايش، فضلاً عن تجاوز الطائفية السياسية في يتطلب إصلاح النظام السياسي، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وترسيخ ثقافة الحوار والعيش المشترك بين جميع المكونات.

الكلمات المفتاحية: المحاصصة السياسية, التعايش السلمي, العنف السياسي, الاستقرار السياسي, المواطنة.

Abstract : Political sectarianism is one of the most prominent challenges facing societies with diverse identities in the Arab world. The Iraqi case has represented one of the most important factors shaping the political and social landscape post-2003. It is based on employing sectarian and religious affiliations in political and partisan work, making the sect the basis for political and economic representation instead of competence. This pattern of practice has weakened the institutions of the civil state and entrenched societal divisions.

However, on the other hand, the Iraqi experience has shown the existence of official and popular initiatives to confront sectarianism and promote the values of coexistence. Furthermore, overcoming political sectarianism requires reforming the political system, promoting social justice, and entrenching a culture of dialogue and peaceful coexistence among all components.

Keywords: Political quota system (Muhasasa), Peaceful coexistence, Political violence, Political stability, Citizenship

المقدمة: تعد الطائفية السياسية من أبرز الظواهر التي تؤثر في استقرار النظم السياسية والاجتماعية في الدول ذات التنوع الديني والمذهبي، وهي تتجسد في اعتماد الانتماء الطائفي كمعيار لتوزيع السلطة والنفوذ، بدلاً من المواطنة والكفاءة. مما يؤدي إلى زرع بذور الانقسام والصراع, وتعد أحد الأسباب الرئيسية في ضعف الدولة وفشلها في تقديم الخدمات، كما كونت بيئة خصبة لنمو الجماعات المسلحة، وأضعفت ثقة المواطن بالعملية السياسية.

كذلك تشكل الطائفية السياسية أحد أبرز العوائق أمام تحقيق التعايش السلمي في المجتمعات المتعددة دينياً أو مذهبياً، إذ تؤدي إلى تكريس الانقسامات الطائفية بدلاً من تجاوزها، وتحول التنوع إلى مصدر صراع بدلاً من أن يكون عنصر غنى اجتماعي وثقافي. فعندما تبنى مؤسسات الدولة على أسس طائفية، يختزل المواطن في طائفته، وتضعف الهوية الوطنية الجامعة.

أهمية البحث: تعد الطائفية السياسية عاملاً معرقلاً لبناء الدولة الحديثة وتحقيق التعايش السلمي؛ فمع تنامي الانقسامات الطائفية، وتحولها إلى أداة في إدارة السلطة والموارد، أصبحت مسألة التعايش بين مكونات المجتمع أكثر هشاشة وتهديدا. ومن هنا، فإن دراسة العلاقة بين الطائفية السياسية والتعايش السلمي تكتسب أهمية علمية وعملية لفهم الأسباب والآثار وسبل المعالجة، خصوصا في ظل الدعوات المتزايدة للإصلاح السياسي والاجتماعي.

إشكالية البحث: تتمثل إشكالية من السؤال الرئيسي وهو كالتالي: (ما مدى تأثير الطائفية على استقرار وبناء الدول وخاصة الدول المتعددة المذاهب والاديان؟), ومن السؤال الرئيسي يمكن صياغة عدة اسئلة فرعية ومنها :

1. ما هي الطائفية السياسية؟ وما الفرق بينها وبين التنوع الطائفي؟
2. كيف تؤثر الطائفية السياسية على مفهوم المواطنة والهوية الوطنية؟
3. ما هو التعايش السلمي ؟ وما تأثير الطائفية السياسية على التعايش السلمي في العراق ؟
4. ما هي الآليات الممكنة للحد من الطائفية السياسية وتعزيز السلم المجتمعي؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من الفرضية الآتية:

"كلما زاد تأثير الطائفية السياسية في بنية النظام السياسي، كلما تراجع مستوى التعايش السلمي، وازدادت فرص الانقسام والصراع الداخلي؛ في حين أن بناء نظام مدني قائم على المواطنة يقلل من حدة الانقسامات الطائفية ويعزز أسس التعايش السلمي والاستقرار السياسي".

منهجية البحث: يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي بهدف توضيح وتحليل أثر الطائفية السياسية على التعايش المجتمعي.

هيكلية البحث: قسم البحث على مقدمة وثلاثة فروع وخاتمة ومن ثم قائمة للمصادر, والفروع مقسمة بالشكل التالي:

الفرع الأول : مفهوم الطائفية وأنواعها وخصائصها.

الفرع الثاني: مفهوم التعايش السلمي وعلاقته بالاستقرار السياسي.

الفرع الثالث: دور الدولة في تعزيز التعايش السلمي, العراق إنموذجا.

الفرع الأول : مفهوم الطائفية وأنواعها وخصائصها

الطائفية كلمة مأخوذة من الطائفة التي تعني "الجزء من الشئ أو قطعة منه"[1]. أو كما جاء في "لسان العرب": "الطائفة: الجماعة من الناس، والجمع طوائف"[2]. أما الطائفية اصطلاحا, فتعني, هي تعصب جماعة ما لهويتها الدينية أو المذهبية أو العرقية، مما يؤدي إلى انقسام المجتمع وتضارب الولاءات بين الهوية الطائفية والهوية الوطنية, وأن هذه الظاهرة ترتبط بمشكلات تطور الدولة الحديثة، وبالتحديد بعد بلوغ هذه الأخيرة درجة مفرطة من التمركز والاحتكار المتعدد [3], وتنقسم الطائفية الى:

أولاً/ الطائفية الدينية: هي انحياز أو ولاء مفرط لجماعة دينية أو مذهبية معينة على أساس الانتماء العقائدي، مع إعلاء هوية الطائفة فوق الهوية الوطنية أو الإنسانية المشتركة. وأهم خصائص الطائفية الدينية:

1- الانغلاق الهوياتي: انحسار العلاقات الاجتماعية والسياسية داخل حدود الطائفة[4].
2- التمييز المذهبي: تفضيل أبناء الطائفة في الوظائف والمناصب أو الموارد[5].
3- التأطير العقائدي للصراع: تفسير الخلافات السياسية أو الاقتصادية على أنها صراع ديني أو مذهبي.
4- إضعاف الوحدة الوطنية: جعل الانتماء للطائفة مقدماً على الانتماء للوطن.
5- استغلال التاريخ والرموز الدينية: توظيف الأحداث التاريخية والرموز الدينية لتأجيج الصراع[6].

[1] - للفيروزابادي ,القاموس المحيط, ط8, مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر, بيروت, 2005, ص833.
[2] - ابن منظور، لسان العرب، مادة (طوف)، ج 9، ص 225.
[3] - فالح عبد الجبار, المشكلة الطائفية في الوطن العربي, المستقبل العربي, المجلد35, العدد 408, 2013, ص 14. كذلك ,عصام خليفة, الطائفية في التاريخ العربي الإسلامي : قراءة في الأدبيات والوقائع والتحولات, دار الطليعة، لبنان, 2002, ص15.
[4] - أرند ليبهارت، الديمقراطية في المجتمعات التعددية، ترجمة: منذر الشاوي، الشبكة العربية للأبحاث، 2014, ص 31.
[5] - فؤاد إبراهيم، التشيع والطائفية في العراق، دار الجديد، 2006, ص 89.
[6] - عصام خليفة، الطائفية في التاريخ العربي الإسلامي، المصدر السابق, ص15.

الطائفية الدينية ظاهرة معقدة تجمع بين الدين والسياسة والهوية، وتتميز بالتعصب والانغلاق واستغلال الرموز الدينية، مما يجعلها من أخطر التحديات التي تواجه المجتمعات التعددية إذا تحول هذا التنوع واستغل كأداة في بناء الولاءات والانقسامات بما يؤدي إلى نشوء التمييز أو الإقصاء أو الصراع بين هذه الجماعات[1].

ثانياً/ الطائفية المذهبية: هي انقسام المجتمع إلى جماعات على أساس الانتماء إلى مذهب ديني محدد داخل الدين الواحد، بحيث تصبح هذه الهوية المذهبية إطاراً للولاء السياسي والاجتماعي، وأداة للتعبئة أو الإقصاء[2]. أو هي نمط من الانقسام المجتمعي يقوم على الولاء والانتماء لمذهب ديني محدد، بحيث يصبح هذا الانتماء معياراً لتوزيع السلطة والمصالح، وأداة للصراع السياسي[3]. أو هي تحديد وتعبئة الأفراد بناءً على الانقسامات الفرعية (المذاهب) داخل نفس الديانة، مما يؤدي غالباً إلى منافسة سياسية، تمييز، وأحياناً الى عنف[4].

ثالثاً/ الطائفية الاجتماعية: الطائفية الاجتماعية هي ظاهرة مجتمعية تتحول فيها الانتماءات الدينية أو المذهبية إلى هويات اجتماعية مغلقة تنتقل عبر التربية الأسرية والبيئة المحيطة تؤدي إلى التفكك المجتمعي سواء من ناحية الـ(زواج، صداقات، توظيف) أومن ناحية الـ (أحياء، مدارس، نوادي طائفية)[5]. وبذلك, فإن الطائفية الاجتماعية خطرة , لأنها تتسلل إلى الحياة اليومية وتقسم المجتمع من الداخل, ومواجهتها تتطلب تغييراً ثقافياً يبدأ من الأسرة والمدرسة.

رابعاً/ الطائفية السياسية: الطوائف حقيقة اجتماعية إنسانية منتشرة في اغلب شعوب دول العالم فعندما تقتصر مهامها على المستوى الاجتماعي والديني أو حتى الاقتصادي فأنها لا تؤثر كثيرا

[1] - أحمد الخالدي, الطائفية في الوطن العربي: الجذور والتجليات, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت, 2019، ص 45.

[2] - فاضل الهاشمي, الطائفية المذهبية وأثرها في بناء الدولة الوطنية, دار الرافدين، بغداد, 2020، ص 67.

[3] - عبد الله السويدي, المذهبية السياسية في الوطن العربي, مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت، 2018، ص. 94.

[4] Vali Nasr The Shia Revival: How Conflicts within Islam Will Shape the Future, New York: W.W. Norton, 2006, p: 5.

[5] سمير خليل، الطائفية والهوية في المجتمعات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015, ص 89.

بالشخصية القانونية للدولة، ولكن بعد تحركها صوب المستوى السياسي تصبح طائفة دينية سياسية[1], وبذلك تعرف بأنها استخدام الانتماء الطائفي (الديني أو المذهبي أو العرقي) كأداة لتنظيم العمل السياسي، وتوزيع السلطة والمناصب، وصياغة القرارات السياسية، بحيث تتحول الهوية الطائفية من انتماء اجتماعي أو ديني إلى إطار سياسي مؤثر في بنية الدولة وإدارتها[2].

أما مخاطر الطائفية السياسي فهي:

1- تفكيك النسيج الاجتماعي: تؤدي الطائفية السياسية إلى تعميق الانقسامات بين مكونات المجتمع، مما يقوض الوحدة الوطنية ويضعف التماسك الاجتماعي[3].

2- إضعاف الدولة والمؤسسات: تحول الطائفية السياسية الولاء من الدولة والمصلحة العامة إلى الولاءات الفرعية، مما يضعف مؤسسات الدولة ويعزز الفساد والمحسوبية[4].

3- تكريس التمييز وعدم المساواة: تعتمد الطائفية السياسية على تفضيل طائفة على أخرى في توزيع الموارد والمناصب، مما يفاقم الظلم الاجتماعي ويغذي الصراعات[5].

4- إعاقة التنمية السياسية: تحول الطائفية السياسية الصراع من صراع أفكار ومشاريع وطنية إلى صراع هويات ضيقة، مما يعيق التطور الديمقراطي[6].

5- تغذية العنف والصراعات الأهلية: تعد الطائفية السياسية عاملاً رئيسياً في تأجيج الصراعات الداخلية كما حدث في لبنان والعراق وسوريا[7].

---

[1] - رعد قاسم صالح, تداعيات الطائفية السياسية على الشخصية القانونية للدولة اللبنانية الحديثة, مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية, الجامعة المستنصرية, العدد34, 2011, ص4.

[2] - هادي العلوي، موسوعة العذاب،ط2 دار المدى، 2005، ص 217.

[3] - حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ج1، دار البيروني للنشر والتوزيع , الأردن, 2015 , ص .45

[4]- Fawaz A Gerges , The New Middle East: Protest and Revolution in the Arab World, Cambridge University Press, 2014,p:112.

[5] - علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج5، دار كوفان للنشر، 2009, ص 203.

[6] - بشير الزبيدي، الديمقراطية والطائفية في العالم العربي، دار الساقي, بيروت , ص .78

[1]- Valérie Pons, Sectarianism and Conflict in the Middle East, Hurst & Co, 2017,p:134.

أما أنواع الطائفية السياسية, فقد تتخذ أشكالاً متعددة تختلف باختلاف السياقات التاريخية والاجتماعية والسياسية. فيما يلي أبرز أنواع الطائفية السياسية :

أ- الطائفية الصريحة (المحاصصة): نظام سياسي يقسم السلطة والمؤسسات بشكل رسمي على أساس طائفي مثل لبنان (توزيع المناصب بين الموارنة والسنة والشيعة والدروز).أما في العراق بعد 2003 (رئاسة الوزراء للشيعة، ورئاسة البرلمان للسنة، ورئاسة الجمهورية للأكراد)[1].

ب- الطائفية الخفية (غير المعلنة): ممارسات طائفية غير معلنة، تظهر في التمييز في التوظيف أو توزيع الموارد لصالح طائفة معينة دون النص عليها دستورياً[2].

ت- الطائفية الاستقطابية (التعبوية): استخدام الخطاب الطائفي لتحشيد الجماهير وتصوير الخصوم السياسيين كأعداء مذهبيين خاصة عند قرب الانتخابات لتخويف الناخبين [3].

ث- الطائفية الخارجية (المدعومة إقليمياً): تدخل دول إقليمية أو دولية لتعزيز الانقسام الطائفي لتحقيق مصالح جيوسياسية [4].

ج- الطائفية الاقتصادية (الطبقة المقنعة بالطائفة): استخدام الانتماء الطائفي لتبرير التفاوت الاقتصادي، إذ تحرم بعض الطوائف من الموارد لصالح أخرى[5].

سادساً/ الطائفية الثقافية (الهويات المغلقة): تحويل الطائفة إلى هوية ثقافية مغلقة تستخدم لاستبعاد الآخرين من المشاركة السياسية مثل منع بعض الطوائف من المشاركة في الحياة العامة (مثل البهائيين في إيران أو الشيعة في السعودية سابقاً) [6].

---

[2]- Rebecca Cole, Sectarianism in the Middle East: Lebanon and Iraq as Case Studies, Oxford University Press, 2020,p: 67.

[3]- Fawaz Gerges, Sectarian Politics in the Gulf, Columbia University Press, 2013, p: 89.

[4]- Vanessa Knight, Sectarianism as a Political Tool, Routledge, 2018, p: 112.

[5]- Frederic Wehrey , Proxy Wars and Sectarianism in the Middle East, Carnegie Endowment, 2017, p: 145.

[5] - جيلبير الأشقر، الطائفية والرأسمالية في الشرق الأوسط، دار الساقي, لبنان,2016, ص 76.

[2]- Aziz Al-Azmeh, Sectarianism and National Identity, Hurst & Co , 2014, p: 54.

وبهذا , تعد الطائفية السياسية ظاهرة ترتبط بتوظيف الانتماءات الدينية أو المذهبية في العملية السياسية، إذ يُقسَّم النفوذ والسلطة فيها وفقاً للهويات الطائفية بدلاً من الكفاءة أو المواطنة. ويختلف هذا المفهوم عن التعددية الدينية التي تعني احترام التنوع، وعن الطائفية الاجتماعية التي تبقى ضمن الإطار الثقافي والديني دون أن تتحول إلى مشروع سياسي. كما تقارب الطائفية السياسية من حيث التأثير مفاهيم مثل المحاصصة والهوية الفرعية، والتي قد تُضعف الانتماء الوطني وتهدد وحدة الدولة.

الفرع الثاني: مفهوم التعايش السلمي وعلاقته بالاستقرار السياسي

يعد التعايش السلمي من المفاهيم الأساسية التي تعكس قدرة المجتمعات على قبول الآخر والتفاعل معه بطرق إيجابية. إذ يتضمن الاحترام المتبادل بين الأفراد والمجموعات المختلفة، سواء من حيث الدين أو العرق أو الثقافة. وبالرجوع الى المعنى اللغوي للتعايش، فهو مأخوذ من مصدر الفعل "تعايش"، ويعني العيش في ألفة ومودة ، وعايشه: عاش معه, والعيش هنا معناه الحياة[1]. أما السلمي, فأخذت من مصطلح السلام بمعنى نحن سلم لكم[2].

أما اصطلاحاً، فيعرف بأنه اجتماع مجموعة من الناس في مكان معين، تربطهم وسائل العيش الأساسية، بغض النظر عن الدين أو الانتماءات الأخرى، لذا فأنه يعبر عن حالة الاشتراك في الحياة من خلال العيش المتبادل مع المخالفين على أسس المهادنة والمسالمة[3]. أو بمعنى التعلم للعيش المشترك والقبول بالتنوع بما يضمن وجود علاقة إيجابية مع الآخر

[1] - المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 2008، ص639-640. كذلك: الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، ج2،ص189.
[2] - محمد بن القاسم، الزاهر في معاني كلمات الناس، 66/1.
[3] - محمد عباس الجيلاوي، التعايش السلمي(دراسة في المأثور عن الامام علي(ع)في عهده لمالك بن الاشتر)، دار العارف، بيروت، لبنان، 2019، ص15.

فعندما تكون العلاقات إيجابية فإن ذلك يعزز الكرامة والحرية والاستقلال، وعندما تكون العلاقات سلبية ومدمرة فإن ذلك سيقوض الكرامة الانسانية وقيمتنا الذاتية[1].

أما الدين الإسلامي، فقد دعا إلى التعايش السلمي منذ بداياته، إذ أظهر النبي محمد (صل الله عليه وسلم) نموذجاً حياً لهذا التعايش من خلال المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار في المدينة المنورة. وقد أقر الإسلام حقوق غير المسلمين، وأكد على ضرورة التعامل معهم بالعدل والرحمة[2]، كما جاء في العديد من الآيات القرآنية التي تدعو إلى التسامح والتفاهم قال الله تعالى في كتابه الكريم(وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) (سورة العنكبوت، آية46). بعبارة أخرى، فإن دين الإسلام يحث على التعاون لتحقيق السلام والأمن، ونبذ الحرب والعنف والاقتتال، وكل ما يسبب الفتنة ويؤدي إلى الخراب والدمار؛ لينعموا بالعيش المشترك الآمن. لأن التعايش السلمي مفهوم أساسي في العلاقات الإنسانية، يعكس قدرة المجتمعات على التفاعل الإيجابي رغم اختلافاتها.

وهناك مفاهيم مقاربة للتعايش السلمي وهي كالتالي:

أولاً/ التسامح: يعني قبول الاختلافات الثقافية أو الدينية أو العرقية دون تدخل أو إكراه، مع ضمان حقوق الأفراد في التعبير عن هوياتهم ، والتسامح يعد شرط أساسي للتعايش، لكنه لا يتطلب بالضرورة تفاعلاً إيجابياً بين الجماعات، بينما التعايش يشمل التعاون المشترك[3].

ثانياً/ التماسك الاجتماعي: هي درجة الارتباط بين أفراد المجتمع وقدرتهم على التعاون لتحقيق أهداف مشتركة في إطار من الثقة والتضامن، ويعزز ذلك من خلال العدالة الاجتماعية ، والمساواة في الفرص ، والحوار بين الثقافات[1] .

[1] - عمار سعدون سلمان و أية ثار عدنان، التعايش والسلم الاهلي في العراق ما بعد تنظيم داعش الارهابي، المجلة السياسية الدولية، العدد61، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، 2024، ص507.

[2] - عمار منصور عبد النبي، دور الخطاب الاسلامي في ارساء قيم التعايش السلمي بين الشعوب ، المجلة المستنصرية للعلوم الانسانية،المجلد2, العدد خاص1، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، 2024، ص.145.

[1]- Johan Galtung, Violence, Peace, and Peace Research, Journal of Peace Research , 27(3) , 1969 ,p: 167.

ثالثاً/ المواطنة: تعرف بأنها الانتماء إلى وطن واحد، إذ يتمتع الفرد بالحقوق ويقوم بالواجبات تجاه مجتمعه ودولته، في إطار المساواة والعدالة واحترام القانون؛ فضلاً عن أنها تعد ركيزة أساسية للتعايش السلمي. تشمل المواطنة عدة أبعاد، منها:

1- البعد القانوني: الحصول على الجنسية والتمتع بالحقوق المدنية والسياسية.
2- البعد الاجتماعي: المشاركة في الحياة العامة واحترام التنوع الثقافي.
3- البعد الأخلاقي: الالتزام بقيم التسامح والتعاون والمسؤولية تجاه المجتمع.

أما كلمة استقرار في اللغة العربية مشتقة من الأصل استقر- يستقر - استقرارا, كما أنها من المصدر (قر)، والقرار في المكان أي الثبات والتمكن فيه، وكذلك عرفت البلاد استقرارا واطمئنانا، أي هدوءً، وثبوتا، وسكونا، والثبات لا يعني عدم الحركة وإنما يقصد بالثبات عدم حدوث تغيير مفاجئ أو جذري، أي عدم حدوث تغيير مقصود من داخل المجتمع أو خارجه مما يفقده توازنه فيخرج من حالة الثبات والاستقرار إلى حالة عدم الاستقرار[2] . كما أن الاستقرار السياسي بسيطا كان أو مركبا يحتوي على عنصرين, الأول وهو "النظام اللافوضوي"، ويعني غياب العنف والاكراه مع النظام السياسي, بينما العنصر الثاني هو "الاستمرارية" التي تربط الغياب النسبي للتغيير في مكونات النظام السياسي ، فضلاً عن غياب قوى اجتماعية وحركات سياسية تهدف إلى إدخال تغييرات جوهرية على النظام السياسي[3] .

وعلى ضوء ذلك هناك عدة مؤشرات للاستقرار السياسي[4]:

[1] - محمد الهواري، التماسك الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة، مركز الإمارات للدراسات، أبو ظبي، 2015، ص57.
[3]- علي بن هادية، وأخرون القاموس الجديد، ط7، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، 1991م, ص .47
[1]- Jean, Erik and Svant Arvson, Politics and Society in western Europe, London, Sage publications jourth, Edition, 1999, p: 294
[2]- محمد الصالح بوعافيــة، الاستقرار السياسي ، قراءة في المفهوم و الغايات، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ، العدد الخامس عشر، ورقلــة، الجزائر، حزيران2016، ص317 -321.

1- عدم اللجوء إلى العنف السياسي، إذ يصبح العنف سياسيا عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية، ويستعمل من قبل السلطة الحاكمة ضد المحكومين (فرد أو جماعة) من الذين شقوا عصا الطاعة، وممكن أن يستعمل من قبل المحكومين فرد أو جماعة ضد السلطة السياسية والذين يشغلون مناصب أو ضد سياساتهم[1] , وعلى مستوى المجتمع الدولي، فقد عرفت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا مصطلح العنف السياسي، على أنه "العنف المحصور بموجب قانون بين الدول ويعني استخدام القوة من قبل أشخاص أو وكلاء الدولة ضد أشخاص أو أشياء من أجل تحقيق غايات سياسية "[2], ويسمى العنف الذي يمارسه النظام السياسي بـ(**العنف الرسمي**)، بينما يطلق على العنف الذي يقوم به المواطنون ضد النظام السياسي أو ضد بعض رموزه بـ(**العنف الشعبي**)، وبغض النظر عن التسميات، العنف السياسي الذي تقوم به السلطة لا بد من أن تكون له محددات، ففي الدول الديمقراطية نجد أن هناك قيودا قانونية للعنف الرسمي الذي تمارسه السلطة السياسية، فضلا عن وجود مؤسسات تمكن المواطنين من التعبير عن رغباتهم ومطالبهم دونما الحاجة إلى استخدام العنف، أما النظم التسلطية فلا توجد فيها هكذا آليات أو تكون موجودة ولكنها غير فعالة . وهذا يعني أن العنف السياسي الذي تقوم به السلطة الحاكمة، لا يكون مبررا في حال قامت به السلطات الحكومية بشكل تعسفي، ومن دون أن توفر للمواطنين قنوات سلمية حقيقية للتعبير عن مشاكلهم وآرائهم وطموحاتهم. ومن الممكن ملاحظة أربعة أنماط رئيسة للعنف السياسي[3] :

أ- العنف السياسي اللاعقلاني: يفتقد هذا النمط للأهداف الموضوعية، ويتم عادة خدمة لأغراض بعض المحرضين الذين يكونون على وعي بأهداف هذا العنف، على عكس جمهور هذا النمط الذين يفتقرون لهذا الوعي.

[1] - محمد الطيب حمدان, العنف السياسي دراسة في الأسباب المادية للظاهرة, مجلة الفكر, المجلد 17, العدد1, 2022, ص98-99.
[2] - العنف السياسي والاستقرار في المنطقة العربية, الإسكوا, 2018, ص15.
[3] - بدور جمال, العنف السياسي , الموسوعة السياسية, نشر بتاريخ 2021/2/16, على الرابط: https://political-encyclopedia.org/dictionary/.

ب- العنف السياسي الممتد: يفتقد هذا النمط للأهداف الموضوعية أيضا، وتلعب وسائل الإعلام دورا بارزا في انتشاره، وقد تستخدمه السلطة السياسية لتفريغ التوترات المختزنة حتى لا تتطور وتصبح ثورة للإطاحة بالسلطة السياسية.

ت- العنف السياسي الانفعالي – العاطفي: وهو نوع من الانفجار العاطفي يعبر عن توترات ومشاعر متراكمة لها أسبابها ولها أهداف لكنها لم تنضج بعد، وفي حال استمرار وجود أسباب هذا العنف قد يتحول إلى النمط الرشيد.

ث- العنف السياسي الرشيد: وهو أكثر أنماط العنف السياسي نضجا لأنه يحتوي على أهداف واضحة ووسائل محددة، ويكون المشاركون فيه على وعي كامل بهذه الأهداف، ويعزفون عن الاشتراك بأحداث الشعب.

ونلاحظ هنا أن العنف السياسي له علاقة عكسية مع مبادئ وقيم حقوق الإنسان، فكلما تفشى العنف السياسي في مكان ما انحسرت منظومة حقوق الإنسان، وكلما تمتع الإنسان بحقوقه كاملة انحسر في ذلك المكان العنف السياسي وربما كل أنواع العنف, أو غياب ظاهرة العنف الحكومي و الشعبي. وتعد الدولة الحديثة أنها الوحيدة التي يحق لها احتكار أدوات ووسائل العنف بهدف استعمالها لحماية كيانها، و المحافظة على تواجدها و بقاءها، و لا تسمح بتواجد أي قوات أو جيوش خاصة أو مناوئة مسلحة داخل إقليمها ، والهدف من ذلك هو الحيلولة دون ظهور مؤشرات العنف الذي سيؤدي حتماً إلى تفشي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي.

2- احترام القوانين و القواعد الدستورية و الالتزام بها سواء من قبل الحاكم أو المحكوم.
3- تمتع أبنية النظام و مؤسساته بالشرعية و رضا الشعب و المواطنين عن الوضع القائم.

لكن ما يجب الإشارة إليه هو أنه إذا كانت الشرعية عنصراً أساسياً ، لا غنى عنه في تحقيق الاستقرار السياسي فإن ذلك لا يجب أن يقلل من أهمية المقدرة الإشباعية

للنظام، لأنه لكي يحقق النظام السياسي شرعيته يجب أن يتمكن أولاً من الوفاء بحد أدنى من مطالب الجماهير، أما النظام الذي لا يتمكن من تحقيق هذا الهدف و عبر فترة ممتدة من الزمن فإن ذلك سيؤدي إلى اهتزاز شرعيته.

4- عملية انتقال السلطة داخل النظام السياسي مؤشراً حقيقياً لظاهرة الاستقرار السياسي ، بحيث تعكس مدى ما يتمتع به النظام السياسي من ثبات و رسوخ في ضوء ما يصاحبها من تغيير في شخص الحاكم أو التنظيمات السياسية. أما إذا انتقلت السلطة من طرف إلى آخر عن طريق الانقلابات و التدخلات العسكرية فإن ذلك يعد مؤشراً حقيقياً لعدم الاستقرار السياسي[1].

5- تعد المشاركة السياسية أحد المعايير الإيجابية للحكم على النظام السياسي بالاستقرار من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية سواء المساهمة في صنع السياسات و القرارات بشكل مباشر أو غير مباشر، وفي تلك الحالة يتوافر فيها للأفراد فرصة للتعبير عن آرائهم في القضايا الوطنية .

6- السيادة: و تظهر من خلال قوة النظام السياسي و مقدرته على حماية المجتمع من الأزمات و الصراعات الداخلية و قدرته على ضبط الأمن الداخلي، و من جهة أخرى القدرة على التصدي للأخطار الخارجية سواء كان ذلك غزواً استعمارياً عسكرياً مباشراً ، أو تدخلاً خارجياً غير مباشر، أو هجمات إرهابية منفردة تكون من خارج الوطن و غيرها من التدخلات التي تضع استقرار الدولة على المحك.

7- انتشار مبدأ المواطنة: فالمجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعدد و التنوع سواء على المستوى العرقي أو الديني أو الإقليمي غالباً ما تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي و الوحدة الاجتماعية، على عكس ما تشهده مجتمعات أخرى من صراعات قومية و دينية تؤدي في بعض الحالات إلى قيام الحركات الانفصالية و الحروب الأهلية ، و

[1]- سلوى محمد إسماعيل علي، العامل الديني و ظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية،1999 ، ص32 .

هو ما يعد مؤشراً لعدم الاستقرار في هذه المجتمعات نتيجة لتعدد الولاءات الوطنية بها لكن المشكلة ليست في التعددية أو التنوع ، بل في الطريقة التي يتم بها التعامل مع هذه التعددية، و هنا يبرز نوعان من تعامل الأنظمة السياسية مع هذه الحالة ، **فالنوع الأول** يتعامل مع التعددية خاصة الأقلية منها بمنطق القوة بينما يتعامل **النوع الثاني** معها بمنطق المساواة في الحقوق و الواجبات و من هنا ينتج عن الأول بروز الولاءات التحتية غير الوطنية ، و ينتج عن الثاني توطيد اللحمة الوطنية و تقديم الهوية الوطنية على باقي الهويات[1].

الفرع الثالث: دور الدولة في تعزيز التعايش السلمي, العراق انموذجاً.

مما تقدم يتضح لنا التعايش السلمي ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها، لان بديل التعايش السلمي هو العنف والنزاع, والعراق عانى من تحديات خطيرة سواء على المستوى الداخل والمتمثلة في (اشكالية الهوية , التطرف ، الفساد ، والسلوك السياسي للنخب)، وعلى مستوى الخارج، اذ تمثل التدخلات الخارجية الدولية منها والاقليمية خطرا على التعايش السلمي , لان العراق يتميز بتعددية دينية وثقافية غنية، وما شهده بعد عام 2003م من تصاعد اعمال عنف بشكل كبير على مختلف الصعد، الذي خلق حالة من الاحتقان السياسي و الطائفي(خاصة بعد حادثة تفجير الامامين العسكرين (ع) في شباط 2006 إذ بدأت الشرارة التي أشعلت الحرب الطائفية في المجتمع العراقي بين أبناء شعبة ؛ إذ أصبح القتل والتهجير والخطف والاغتيالات على أساس الهوية والاسم والمذهب سببت هجرة داخلية وخارجية)[2] وطرح مشروع التقسيم بغطاء الفيدرالية . مما ادى الى تنامي التحديات سواء كانت على المستوى الداخلي او

[1]- عبد الوهاب طارق محمد، سيكولوجية المشاركة السياسية.، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة ، مصر ، 1999 ، ص79.

[2] - بال دوناي وآخرون، التسلح ونزل السلاح والامن الدولي, الكتاب السنوي 2007, معهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي، تشرين الثاني2007، ص98-99.

الخارجي، فكثرت النزاعات المجتمعية على اسس الهويات الفرعية وهذا بدوره اوجد بيئة مناسبة لنمو الجماعات المتطرفة التي لا تحترم التنوع ومعتقداته، مما اثر سلبا على التعايش السلمي[1].

وهناك ثلاثة احتياجات أساسية يسعى لها الإنسان هي كالتالي[2]:

أ- الحاجة إلى الرفاه: يقصد بها تلك الاحتياجات الإنسانية التي تؤدي إلى الرفاه المادي وتحقيق الذات، وتشمل أساسيات الحياة المادية مثل الغذاء والمأوى والخدمات الصحية وتطوير القدرات الجسدية والعقلية واستخدامها.

ب- الحاجة إلى القوة: وتشمل الرغبة بالمشاركة في صنع القرار الجماعي والاشتراك في المنافسات السياسية واكتساب العضوية في الأحزاب والأمور المتعلقة بالأمن .

ت- الحاجة إلى التفاعل بين الأشخاص: يقصد بها حالات الرضا النفسي التي يسعى إليها الإنسان في التفاعل مع الأفراد أو المجموعات الأخرى، والحاجة إلى تكوين الأسرة، والانضمام إلى الجمعيات التي توفر الرفقة والشعور بالالتزام المشترك بالمعتقدات والمعايير التي تحكم التفاعل الاجتماعي.

وفي حال لم تلبي هذه الاحتياجات بشكل جزئي أو كلي، فإن المواطنين بشكل(فردي أو جماعي) سيعلنون عن وجود هذا الإخفاق على مراحل لإيجاد حلول لمشاكلهم وهي كالتالي:

المرحلة الأولى/ تكون بالتعبير عن الرأي ورفع المطالب مشفوعة بمقترحات عبر قنوات سلمية.

المرحلة الثانية/ في حال لم يتم الاستماع إليهم أو يتم تجاهلهم، سيضطر المواطنون الساخطون إلى التصعيد بطريقة قد لا ترضي السلطات الحاكمة , وذلك بالاتجاه نحو العنف السياسي، ابتداء من المظاهرات والاحتجاجات وقد تتصاعد وتتحول إلى أعمال شعب وتمرد وثورات. إذ

[1] - سيار جميل ، العراق دراسة في السياسة والاقتصاد ، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي، الامارات، 2006 ، ص 62.

[2] - هرم ماسلو للاحتياجات, نشر على الرابط:-https://www-simplypsychology-org.translate.goog/maslow.html?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=tc, الذي تم زيارته بتاريخ 2025/9/27.

إن الهدف الرئيس وراء استعمال المواطنين المظاهرات والتمرد هو إيصال صوتهم إلى السلطة الحاكمة ولفت انتباهها لمعاناتهم واحتياجاتهم، ويتحدد من خلالها طبيعة العلاقة بين الحاكم سلبية كانت أم إيجابية.

فضلاً عن الآثار السلبية للماضي وتنامي روح الانتقام, خاصة بعد أن شهد العراق أحداث عنف شديدة على مدار عقود طويلة منذ تشكيل الدولة العراقية سنة ١٩٢١م , ومروراً بإحتلال العراق سنة ٢٠٠٣م, ووصولاً إلى إحتلال (داعش) لمدينة الموصل واجزاء أخرى من البلاد سنة ٢٠١٤م ، وبما إن لكل جماعة داخل المجتمع العراقي تاريخها المميز في تعايشها مع الجماعات الأخرى من خلال إدراكها لطبيعة ثقافتها, وتاريخها تجاه الجماعات الأخرى، وبشكل خاص أثناء النزاعات الحاصلة بينها، فهنالك شكاوى حقيقية من قبل جماعات ضد أخرى نتيجة لجرائم ارتكبت ضدها سواء في الماضي أو في الحاضر، ومع ذلك فأن كل جماعة تسعى إلى تبرئة ساحتها وتعظيم تاريخها، وكثيراً ما تصور منافسيها كأعداء لهم. فالماضي وما يتركه من تداعيات والرجوع إليه بين فترة وأخرى يشكل عقبة أمام التعايش السلمي، فكافة الجماعات المشاركة بالعمليات العدائية لها آلامها الناتجة عن ضراوة تلك العمليات، وبالتالي تشكل تراثاً يزرع في عقول الأجيال القادمة عبر ذكرها مراراً وتكراراً . فكان نتيجة ذلك أن دفع العراقيون خلال تلك الأحداث ثمناً باهظاً مادياً ومعنوياً، وبالتالي أصبح النظر الى الماضي جزءا من الحاضر والمستقبل واصبح سلوك الجماعات وفقا لهوى الماضي الأليم[1].

وعلى الرغم من مرور وقت طويل نسبياً على تغيير النظام السياسي في العراق إثر الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ، لا يزال مفهوم التعايش السلمي بين مكوناته ضعيفاً، إذ لم يجد الشعب العراقي من يقوم بتشجيع التعايش السلمي وإعادة بناء المجتمع العراقي المدمر نفسياً ومادياً جراء النزاعات العنيفة، بل على النقيض تم التقوقع خلف حجج واهية والقاء اللوم

[1] - فهيل جبار جلبي، المصالحة الوطنية في العراق دراسة سياسية حول الوضع بعد 2003، دهوك، العراق، 2014، ص21. كذلك : منى حكمت، مفهوم التعايش السلمي ومعوقاته في العراق، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، العدد52، 2016، ص345.

على الأطراف الأخرى سواء كانت مشاركة أم غير مشاركة في العملية السياسية، والسعي نحو تحقيق المصالح السياسية الضيقة على حساب دماء العراقيين، صحيح أن عملية تحقيق التعايش السلمي الحقيقي بين مكونات الشعب العراقي قد يحتاج إلى بعض الوقت، إلا أن جهود المساعدة وإعادة الإصلاح لم تكن كافية ومؤثرة، وهذا ما تسبب في إحداث المزيد من الأذى، مقابل ذلك إذا تضافرت الجهود الحقيقية على بناء المجتمع بدلاً من الوقوف على أخطاء الآخرين والقاء اللوم فان ذلك يشجع على تحقيق التعايش السلمي وبالتالي تجذيره في العراق. وبما أن تعزيز التعايش السلمي يعد أمراً حيوياً في سياق التحديات الاجتماعية والسياسية التي تواجهها البلاد؛ فإن التسامح والحوار يعدان من الأسس الضرورية لتحقيق التعايش السلمي بين المجتمعات، خاصة في عالم مليء بالتنوع الثقافي والديني، وفيه القدرة على قبول الاختلافات، ويتجاوز تجاهل الخلافات عن طريق الرغبة في التعايش معهم. إذ يمكن أن يؤدي إلى تعزيز العلاقات الاجتماعية وتقليل التوترات بين الأفراد والمجتمعات[1].

أما الحوار فيعد بأنه عملية تفاعلية تهدف إلى تبادل الآراء والأفكار، ويمثل وسيلة للتفاهم وتقديم وجهات نظر متعددة، مما يساعد على تقليل سوء الفهم. وفي سياق التعايش السلمي، يمكن أن يكون الحوار أداة فعالة لحل النزاعات وبناء الثقة بين المجموعات المختلفة. كما ويسهم التسامح والحوار في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال خلق بيئة من التعاون والإبداع. عندما يشعر الأفراد فيها بالأمان والقبول، يكونون أكثر إقبالًا على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية, ولتحقيق ذلك لابد من اتخاذ عدة خطوات منها[2]:

1- التعليم والتوعية: يعد التعليم من العوامل الأساسية في بناء المجتمعات وتعزيز قيم التسامح والتعايش السلمي؛ إذ يساهم في غرس قيم الاحترام المتبادل والتسامح بين الأفراد من خلال مناهج تعليمية تركز على هذه المبادئ. لأنه يشجع على التفكير

[1] - حميد نفل النداوي, ثقافة التسامح وجدلية العلاقة بين الآنا والأخر, المجلة السياسية والدولية, الجامعة المستنصرية- كلية العلوم السياسية, العدد8, 2008, ص144.
[2] - ياسين بن علي, مفهوم التسامح بين الإسلام والغرب , مجلة الوعي, العدد 232, حزيران2006.

النقدي والتحليلي، مما يمكّن الأفراد من التعامل مع الآراء المختلفة والاستماع لوجهات نظر الآخرين بشكل إيجابي وبناء يعزز من خلاله السلام وفض النزاعات.

2- تنظيم الفعاليات الحوارية: تعد الفعاليات الحوارية من الأدوات الفعّالة في تعزيز التسامح والتعايش السلمي بين الأفراد والمجتمعات؛ إذ تتيح للأفراد فرصة التعبير عن آرائهم ومشاعرهم، مما يساعد على فهم وجهات النظر المختلفة. كما يمكن أن تتشكل علاقات قائمة على الثقة والاحترام المتبادل تتيح فيها فرصة لتبادل الثقافات والخبرات ، مما يسهم في تقليل التوترات والنزاعات. كونها تشجع روح العمل الجماعي والمشاركة، مما يسهم في بناء مجتمعات متماسكة عبر تبادل الآراء وبناء جسور التواصل.

3- فعالية وسائل الاعلام المختلفة: تلعب وسائل الإعلام المختلفة دوراً حيوياً من خلال نشر قصص إيجابية عن التعايش السلمي والتعاون بين المجتمعات مما يشجع الآخرين على الاقتداء بهم , كما وتوفر لهم منصات للنقاش والحوار يروج من خلالها للتسامح والقبول، إذ تساهم البرامج والمواد الإعلامية في تعليم القيم الإنسانية الأساسية مثل الاحترام والعدالة والمساواة، مما يعزز من ثقافة التسامح ويساعد في تقليل تأثير الرسائل السلبية وتخفيف النزاعات.

4- تحقيق العدالة: إذ يلعب تحقيق العدالة دوراً حيوياً في تعزيز التعايش السلمي بين الأفراد والمجتمعات. عندما يشعر الأفراد بأنهم يعاملون بإنصاف، فإن ذلك يعزز الثقة بين المجتمع وأفراده. إذ تعد الثقة هي أساس أي علاقة سليمة كذلك تقليل من مشاعر الظلم والاستبعاد، عندما تُحل القضايا بشكل عادل، لأن جميع افراد المجتمع لديهم نفس الحقوق والفرص، مما يعزز شعور الانتماء والولاء للمجتمع والوطن, والمجتمعات التي تتمتع بالعدالة تكون أكثر قدرة على تحقيق التنمية المستدامة، إذ تكون الموارد

متاحة للجميع دون تمييز؛ مما يسهم في خلق بيئة آمنة تساعد الأفراد على العيش بسلام.

5- إصدار القوانين والتشريعات التي تضمن حقوق جميع المواطنين، بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو الدينية، ويوجد في الدستور العراقي لعام 2005م عدة مواد تؤكد على التعايش السلمي منها[1]:

أ- المادة 1: تنص على أن العراق دولة اتحادية واحدة، وهذا يعزز من مفهوم الوحدة الوطنية.

ب- المادة 2: تؤكد على أن العراق دولة قائمة على أساس الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتضمن الحريات الأساسية لجميع المواطنين.

ت- المادة 3: تشير إلى أن العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب، مما يعكس التنوع الثقافي والديني.

ث- المادة 4: تضمن حقوق الأقليات، وتؤكد على أهمية حماية لغات وثقافات المكونات المختلفة.

ج- المادة 9: تنص على حماية حقوق الشعب العراقي بمختلف مكوناته، مما يعزز من روح التعاون والتعايش.

ح- المادة 14: تنص على أن العراقيين متساوون أمام القانون، مما يضمن عدم التمييز بين الأفراد بناءً على الدين أو القومية.

خ- المادة 15: تحظر التمييز العنصري، وتؤكد على حق جميع المواطنين في العيش بكرامة.

د- المادة 46: تتيح للأقليات ممارسة حقوقها الثقافية والدينية، مما يعزز من الاحترام المتبادل بين مختلف الفئات.

[1] - دستور العراق لعام 2005, نشر على الرابط:
.https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005?lang=ar

فمن خلال هذه المواد، يسعى الدستور العراقي إلى خلق بيئة قانونية تعزز من التعايش السلمي وتدعم حقوق جميع المواطنين.

6- التمكين الاقتصادي في تطوير البرامج الاقتصادية التي تستهدف مختلف الفئات الاجتماعية لمساعد تقليل الفجوات الاقتصادية والتوترات الاجتماعية. كما تشمل هذه البرامج دعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر.

7- تحقيق الأمن والاستقرار يسهم بشكل مباشر في تعزيز التعايش عبر مكافحة العنف وتعزيز دور الأجهزة الأمنية للحفاظ على السلم الأهلي.

8- المشاركة السياسية, إن تشجيع المواطنين على المشاركة في الحياة السياسية يساهم في تعزيز الشعور بالانتماء وتعزيز الروح الوطنية.

الخاتمة

رغم التحديات التي تواجهها الدولة العراقية فقد سعت إلى بناء مجتمع متماسك يسوده الاحترام المتبادل والتعايش السلمي؛ مع وجود مشكلة مركزية – سياسية بامتياز تروج في أوقات الانتخابات أو عند التنافس السياسي , وبذلك شكلت الطائفية السياسية في العراق واحداً من أبرز التحديات التي أعاقت بناء دولة مستقرة وقادرة على تحقيق التعايش المجتمعي منذ عام 2003. فقد تحوّلت الهويات الطائفية والمذهبية إلى أدوات سياسية تستخدم لتكريس الانقسامات ، وإضعاف الثقة بين مكونات المجتمع رغم من التنوع الديني والثقافي الذي يعد مصدر غنى للعراق، إلا أن استغلال هذا التنوع طائفياً أثر سلباً على مؤسسات الدولة، إذ تم توزيع المناصب والموارد على أساس الهوية الطائفية بدلاً من الكفاءة.

وإن تجاوز الطائفية السياسية في العراق ليس عملية سهلة، لكنها ضرورة حتمية لضمان استقرار البلاد وازدهارها. فضلاً عن إرادة سياسية حقيقية، وإلى مشاركة فاعلة من المجتمع المدني .

الاستنتاجات:

1- الطائفية السياسية نتاج تراكم تاريخي، إذ استخدمت الهويات المذهبية كأداة للسيطرة السياسية .
2- المحاصصة الطائفية أضعفت الدولة، إذ تحولت المؤسسات الحكومية إلى ساحات لصراعات النخب بدلاً من أن تكون أدوات لخدمة المواطنين, وبذلك تعرض التعايش المجتمعي لضربات قاسية بسبب خطاب الكراهية والتهميش المنظم زادت الأزمة تعقيداً، إذ استغلت بعض الدول المحيطة الانقسامات الطائفية لتعزيز نفوذها في العراق.
3- أهمية التعايش السلمي: يعد التعايش السلمي بين المكونات الاجتماعية المختلفة (العرقية، الدينية، السياسية) أساسا لاستقرار الدولة، إذ يعزز الثقة المتبادلة ويقلل من مخاطر الصراع الداخلي.
4- تداعيات العنف السياسي: يؤدي العنف السياسي إلى زعزعة الاستقرار، وتدمير البنى التحتية، وتفكيك النسيج الاجتماعي، كما يُضعف شرعية الدولة ويُعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
5- دور الحوار الفعال: الحوار البنّاء بين الأطراف السياسية والمجتمعية يُسهم في حل النزاعات بشكل سلمي، ويعزز المشاركة السياسية، ويرسي قواعد الديمقراطية والتعددية.
6- التحديات المؤثرة: غياب العدالة الاجتماعية، التمييز، انتشار الفساد، وتهميش بعض الفئات قد يُفاقم العنف السياسي ويعيق التعايش السلمي.

التوصيات:

1- تعزيز ثقافة التعايش السلمي: عن طريق دعم برامج التوعية المجتمعية التي تُعزز التسامح وقبول الآخر. فضلاً عن إشراك المؤسسات التعليمية والإعلام في نشر قيم السلام والمواطنة المشتركة.

2- محاربة الفساد الذي يغذي الطائفية من خلال تعزيز الشفافية واستقلالية القضاء، ومحاسبة المسؤولين الفاسدين بغض النظر عن انتماءاتهم.

3- دعم مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل على تعزيز التعايش وبناء الثقة بين المجموعات المختلفة.

4- الحد من التدخلات الخارجية عبر سياسة خارجية متوازنة تعزز سيادة العراق وتقلل من تأثير الصراعات الإقليمية على الساحة الداخلية.

5- معالجة أسباب العنف السياسي: لتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين جميع المكونات, ومكافحة الفساد وتحسين الحوكمة لتعزيز ثقة المواطنين في الدولة.

المصادر:

القرآن الكريم

1- للفيروزابادي ,القاموس المحيط, ط8, مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر, بيروت, 2005.
2- ابن منظور, لسان العرب, مادة (طوف)، ج 9.
3- عصام خليفة, الطائفية في التاريخ العربي الإسلامي, دار الطليعة، لبنان, 2002.
4- أرند ليبهارت، الديمقراطية في المجتمعات التعددية، ترجمة: منذر الشاوي، الشبكة العربية للأبحاث، 2014.
5- فؤاد إبراهيم، التشيع والطائفية في العراق، دار الجديد، 2006.
6- أحمد الخالدي, الطائفية في الوطن العربي: الجذور والتجليات, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت, 2019.
7- فاضل الهاشمي, الطائفية المذهبية وأثرها في بناء الدولة الوطنية, دار الرافدين، بغداد, 2020.
8- عبد الله السويدي, المذهبية السياسية في الوطن العربي, مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت، 2018.
9- سمير خليل، الطائفية والهوية في المجتمعات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.
10- رعد قاسم صالح, تداعيات الطائفية السياسية على الشخصية القانونية للدولة اللبنانية الحديثة, مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية, الجامعة المستنصرية, العدد34, 2011.
11- هادي العلوي، موسوعة العذاب،ط2 دار المدى، 2005.
12- حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ج1، دار البيروني للنشر والتوزيع , الأردن, 2015 .
13- علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج5، دار كوفان للنشر, لندن، 2009.
14- بشير الزبيدي، الديمقراطية والطائفية في العالم العربي، دار الساقي, بيروت .

15- جيلبير الأشقر، الطائفية والرأسمالية في الشرق الأوسط، دار الساقي, لبنان,2016.
16- المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 2008. كذلك: الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، ج2.
17- محمد بن القاسم، الزاهر في معاني كلمات الناس، 66/1.
18- محمد عباس الجيلاوي، التعايش السلمي(دراسة في المأثور عن الامام علي(ع)في عهده لمالك بن الاشتر)، دار العارف، بيروت، لبنان، 2019.
19- عمار سعدون سلمان و أية ثار عدنان، التعايش والسلم الاهلي في العراق ما بعد تنظيم داعش الارهابي، المجلة السياسية الدولية، العدد61، الجامعة المستنصرية- كلية العلوم السياسية، 2024.
20- عمار منصور عبد النبي، دور الخطاب الاسلامي في ارساء قيم التعايش السلمي بين الشعوب ، المجلة المستنصرية للعلوم الانسانية،المجلد2, العدد خاص1، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، 2024.
21- محمد الهواري، التماسك الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة، مركز الإمارات للدراسات، أبو ظبي، 2015.
22- علي بن هادية، وأخرون القاموس الجديد، ط7، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، 1991م.
23- محمد الصالح بوعافيــة، الاستقرار السياسي ، قراءة في المفهوم و الغايات، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ، العدد الخامس عشر، ورقلــة، الجزائر، حزيران2016.
24- محمد الطيب حمدان, العنف السياسي دراسة في الأسباب المادية للظاهرة, مجلة الفكر, المجلد 17, العدد1, 2022.
25- العنف السياسي والاستقرار في المنطقة العربية, الإسكوا, 2018.
26- بدور جمال, العنف السياسي , الموسوعة السياسية, نشر بتاريخ 2021/2/16, على الرابط: https://political-encyclopedia.org/dictionary/ .
27- سلوى محمد إسماعيل علي، العامل الديني و ظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كليــة الاقتصاد و العلوم السياسية،1999 .
28- عبد الوهاب طارق محمد، سيكولوجية المشاركة السياسية.، دار غريب للطباعة و النشــر و التوزيــع، القاهرة ، مصر ، 1999.
29- بال دوناي وآخرون، التسلح ونزل السلاح والامن الدولي, الكتاب السنوي 2007, معهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي، تشرين الثاني2007.
30- سيار جميل ، العراق دراسة في السياسة والاقتصاد ، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي، الامارات، 2006 .
31- فهيل جبار جلبي، المصالحة الوطنية في العراق دراسة سياسية حول الوضع بعد 2003، دهوك، العراق، 2014. كذلك : منى حكمت، مفهوم التعايش السلمي ومعوقاته في العراق، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، العدد52، 2016.
32- حميد نفل النداوي, ثقافة التسامح وجدلية العلاقة بين الآنا والأخر, المجلة السياسية والدولية, الجامعة المستنصرية- كلية العلوم السياسية, العدد8, 2008.
33- ياسين بن علي, مفهوم التسامح بين الإسلام والغرب , مجلة الوعي, العدد 232, حزيران2006.

المصادر الأجنبية:

1- Vali Nasr The Shia Revival: How Conflicts within Islam Will Shape the Future, New York: W.W. Norton, 2006.
2- Fawaz A Gerges , The New Middle East: Protest and Revolution in the Arab World, Cambridge University Press, 2014
3- Valérie Pons, Sectarianism and Conflict in the Middle East, Hurst & Co, 2017.
4- Rebecca Cole, Sectarianism in the Middle East: Lebanon and Iraq as Case Studies, Oxford University Press, 2020.
5- Fawaz Gerges, Sectarian Politics in the Gulf, Columbia University Press, 2013.
6- Vanessa Knight, Sectarianism as a Political Tool, Routledge, 2018.
7- Frederic Wehrey , Proxy Wars and Sectarianism in the Middle East, Carnegie Endowment, 2017.
8- Aziz Al-Azmeh, Sectarianism and National Identity, Hurst & Co , 2014.
9- Johan Galtung, Violence, Peace, and Peace Research, Journal of Peace Research , 27(3) , 1969 .
10- Jean, Erik and Svant Arvson, Politics and Society in western Europe, London, Sage publications jourth, Edition, 1999.